المحجوبي أحرضان ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٦-١٩٦٧

م. م. آمال جسام حميد
المديرية العامة لتربية صلاح الدين
قسم تربية سامراء

أ. د. محمود صالم الكروي
جامعة بغداد

الملخص

يعد المحجوبي أحرضان أحد الشخصيات السياسية التي كان لها دور مشهود في الحياة السياسية في المغرب بعد الاستقلال في ١٩٥٦/٣/٣، إذ تزعم المحجوبي أحرضان محافظ الرباط آنذاك في السنوات الأولى بعد الاستقلال حركة احتجاجية تدعو للإصلاح وتطالب بالديمقراطية والتعددية الحزبية لمواجهة هيمنة حزب الاستقلال المغربي الذي حاول الانفراد بالسلطة.

كانت توجهات المحجوبي أحرضان تحظى بدعم المؤسسات الملكية، ولتكريس هذه التوجهات أسس مع عبدالكريم الخطيب حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عام ١٩٥٧ ليكون هذا الحزب عنصر توازن في الحياة السياسية المغربية، بعد ذلك واصل أحرضان الدفاع عن مشروعه السياسي الاصلاحي في اطار التعددية الحزبية في المغرب التي كرسها دستور ١٩٦٢، وكان له حضور بارز في التطورات السياسية اللاحقة في المغرب حتى عام ١٩٦٧، إذ شهد حزب الحركة الشعبية الانشقاق.

الكلمات المفتاحية: حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية، الحسن الثاني، عبدالكريم الخطيب.

Al-Mahjouby Ahradhan and his Political Role in Morocco 1956-1967

Prof Dr. Mahmood Salih Al-Kurwy
University of Baghdad

Asst. Lect. Amal Jassam Hamid
Directorate General of Education in Salahalddin
Samarra Education Department

Abstract

Al- Mahjouby Ahradhan is one of the political personages that played a well-known role in the political life in Morocco after the independence 3/3/1956 when he led in the early years, then he was the Governor of Rabbat, the protest movement that called for the reform and appealed to the Democracy and the multiparty to face the domination of the Moroccan Independence Party that tried to take alone the power.

The attitudes of Al-Mahjouby Ahradhan obtained the Support of the Royal Institution, and to consolidate those attitudes, he established with Abdulkarim Al-Khatib the party of Popular Movement, 1957, this party was a balanced element in the Moroccan Political Life. Afterward, Ahradhan continued in defense of his reform political program in view of the multiparty in Morocco that established in the Constitution of 1962. And it had an outstanding presence in the following political developments in Morocco until 1967 when the party of popular movement witnessed the dissension.

Keywords: Independence Party, Popular Movement Party, Hassan II, Abdulkarim Al-Khatib.

المقدمة

شهد المغرب تطورات سياسية قبل الاستقلال تمثلت ببروز المقاومة الوطنية المتمثلة بالأحزاب السياسية وجيش التحرير المغربي، الذي كان له الدور البطولي في مقاومة المحتل الفرنسي واجباره على الاعتراف باستقلال المغرب في ١٩٥٦/٣/٣.

بعد الاستقلال تزعم المحجوبي أحرضان حركة احتجاجية تدعو للإصلاح وتطالب بالديمقراطية والتعددية الحزبية لمواجهة هيمنة حزب الاستقلال المغربي الذي حاول الانفراد بالسلطة، كانت توجهات المحجوبي أحرضان تحظى بدعم المؤسسة الملكية، ولتكريس هذه التوجهات أسس مع الدكتور عبدالكريم الخطيب حزب الحركة الشعبية عام ١٩٥٧ ليكون هذا الحزب عنصر توازن في الحياة السياسية المغربية، واتخذت الحركة موقفاً إيجابياً من التجارب الديمقراطية المتمثلة بجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وتأسيس المجلس الوطني الاستشاري التي أعلن عنها الملك محمد الخامس، فضلاً عن موقفها المساند والداعم للمؤسسة الملكية من خلال اقرارها لدستور عام ١٩٦٢ والولاية البرلمانية الاولى ١٩٦٣ اللذان أعلن عنهما الملك الراحل الحسن الثاني، ثم وقفت الحركة الشعبية وزعيمها المحجوبي أحرضان موقفاً مؤيداً للملك الحسن الثاني عندما أعلن عن الازمة السياسية حالة الاستثناء (الطوارئ) لعام ١٩٦٥، ونتيجة للتناقضات الداخلية حصل انشقاق في بوادر الحركة الشعبية وخرج الدكتور عبدالكريم الخطيب منها عام ١٩٦٧ وتأسيسه لحزب جديد باسم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاث مباحث، وخاتمة فيها أبرز النتائج، جاء المبحث الأول: الحياة السياسية في المغرب قبل عام ١٩٥٦ وبعده وتضمن ثلاث مطالب، الأول نشأة المحجوبي أحرضان، أما المطلب الثاني تكوينه الثقافي ومسؤولياته، وكان المطلب الثالث نشاط المحجوبي أحرضان وموقفه من القضايا السياسية في المغرب.

أما المبحث الثاني المعنون: موقف المحجوبي أحرضان من التطورات الداخلية في المغرب، فقد تضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول تأسيس المجلس الوطني الاستشاري، أما المطلب الثاني قيادة المحجوبي أحرضان للحركة الشعبية، أما المطلب الثالث موقف المحجوبي أحرضان من دستور عام ١٩٦٢.

أخيراً المبحث الثالث فتضمن موقف المحجوبي أحرضان من الولاية البرلمانية ١٩٦٣-١٩٦٥ وتضمن ثلاث مطالب، وجاء المطلب الأول الموقف من البرلمان، أما المطلب الثاني الأزمة السياسية في المغرب عام ١٩٦٥، وجاء المطلب الثالث موقف المحجوبي أحرضان من الاعلان عن حالة الاستثناء (الطوارئ).

المبحث الأول

الحياة السياسية في المغرب قبل عام ١٩٥٦

اندلعت الثورة الجزائرية في تشرين الثاني عام ١٩٥٤، ودخلت قضية وحدة العمل المغربي في طور جديد، إذ لابد للحكومة الفرنسية أن تجد حل مشكلة المغرب عام ١٩٥٤[١]، إذ دعا حزب الاستقلال[٢] بضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية للمغاربة وتعزيز المقاومة المسلحة بكل فعالياتها في كل مدن المغرب من خلال تصديها للوجود الفرنسي ولرموز النظام الجديد والتواجد الفرنسي بكل قوة وثبات، فقد عم مدن المغرب هيجان شعبي كبير خلال سنوات ١٩٥٣-١٩٥٥، حيث كان لحزب الاستقلال الدور الريادي في قيادة الجماهير الشعبية، وبلغت المقاومة المسلحة ذروتها بعد انطلاقة الثورة الجزائرية وجيش التحرير الجزائري في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٥٤[٣].

قام حزب الاستقلال بتشجيع المواطنين المغاربة بالانضمام الى خلايا المقاومة الوطنية من أجل التصدي للوجود الفرنسي بمختلف أشكاله وتضييق الخناق عليه حتى ترضخ فرنسا مرغمة لمطلب الشعب بعودة السلطان محمد الخامس الذي نفته قوات الاحتلال الفرنسي الى مدغشقر[٤]، واعلان الاستقلال[٥]، إذ لم يثن الشعب المغربي وقواه الوطنية وإعلان الاضراب العام وتوقف الحياة في المغرب، فتعطلت بعض الأعمال للمتاجر والحوانيت، ولم يذهب العمال إلى عملهم[٦]، فقامت منظمة الارهاب الفرنسي بعد تطور الأحداث في المغرب بمحاولات الانتقام من بعض القيادات الوطنية[٧]، ومنهم عبدالقادر بن جلون[٨]، بوضعها قنبلة أمام بيته بعد أن تمكن من المغادرة الى سويسرا لاجئاً سياسياً بسبب مضايقته وتصاعد نشاط المقاومة المغربية المسلحة[٩].

شهد المغرب الاقصى خلال نفي السلطان محمد الخامس وأسرته حركة مقاومة شديدة من الوطنيين والأحزاب السياسية المغربية التي قامت بتوجيه ضربات شديدة للاقامة الفرنسية، فضلاً عن المحاولات المتكررة لاغتيال السلطان محمد بن عرفة[١٠]، لذلك حاولت فرنسا إيجاد بعض الحلول لتهدئة الوضع فعينت مقيماً جديداً لها وهو الجنرال لاكوست[١١]، قامت السلطات الفرنسية في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٥٤ بمفاوضات مع السلطان محمد الخامس، إذ عرضت عليه الابقاء مع ممتلكاته وأمواله ونقله للعيش هو وأسرته في باريس على نفقة الحكومة الفرنسية مقابل تنازله عن العرش، أو مصادرة جميع ممتلكاته، بعد أن فكر السلطان رفض الخضوع لمطاليب الاقامة[١٢]، أخذت فرنسا منذ نهاية عام ١٩٥٤ تركز اهتمامها على محورين أساسيين هما القصر والحركة الوطنية[١٣].

بدأت فرنسا تعمل لأجل ذلك منذ زيارة بيرجول (Peer Gole)[١٤] وزير الشؤون التونسية والمغربية في الحكومة الفرنسية إلى المغرب خلال شهر نيسان ١٩٥٥ للتعرف على الأوضاع الداخلية في المغرب، بعد الزيارة التي قام بها عضو قيادة حزب الاستقلال إدريس البصري[١٥] الى فرنسا في يوم ١٨ آذار ١٩٥٥ للاتصال بالحكومة الفرنسية حول الوضع في المغرب، وكان من نتائج تلك الزيارة أن نُظمت في باريس يومي ٧-٨ حزيران ١٩٥٥ ندوة حول موضوع تسوية المشكلة المغربية[١٦].

قامت الحكومة الفرنسية الجديدة التي ترأسها أدغافور (Adkafor) [١٧]، وفي ٢٠ حزيران ١٩٥٥ بتعيين الجنرال جلبرت كرانفال (Glbrt Granfal) [١٨] مقيماً عاماً في المغرب، والاعلان عن برنامج اصلاحي يقوم على حماية المصالح الفرنسية، وإلغاء الادارة الفرنسية المباشرة تدريجياً في المغرب، وإنشاء حكومة مغربية حسب ما نصت عليه معاهدة الحماية لعام ١٩١٢[١٩].

في ٧ تموز ١٩٥٥ كانت المقاومة المسلحة تشتد عنفاً، وكان المستوطنون الفرنسيون يفرضون إرادتهم على إنهاء الحماية، فقام في ١٢ تموز ١٩٥٥ المقيم الفرنسي في المغرب جلبرت بإصدار قرار بفصل المديرين واثنين من كبار موظفي الحماية، وأمر بالإفراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين، وأغلق أحد المعتقلات، وكانت لتلك الاجراءات مؤشر على تغير واضح في السياسة الفرنسية ازاء المغرب[٢٠].

في ٢ آب ١٩٥٥ قدّم جلبرت المقيم العام الى الحكومة الفرنسية برنامجاً طلب فيه أن توافق عليه قبل ٢٠ آب ١٩٥٥، لكن الحكومة الفرنسية لم توافق، وذلك ليطمئن به الرأي العام المغربي[٢١]، في الخطة التي قدمها بير جولي في ١١ آب ١٩٥٥ دعا التيارات السياسية للاستماع لآرائهم حول المشكلة المغربية، الذي نال رضا رئيس الوزراء الفرنسي ولجنة المتابعة الوزارية المكلفة بالمشكلة المغربية فوقع الاختيار على ايكس ليبان[٢٢].

لقد كلفت الحكومة الفرنسية محمد بن عرفة لتشكيل الحكومة المغربية لتشمل جميع الاتجاهات والقوى السياسية الموجودة في البلاد، وحدد آخر موعد لتشكيلها في يوم ٨ آب ١٩٥٥[٢٣]، إلاّ أنه فشل في تشكيلها[٢٤]، وقررت الحكومة الفرنسية في ١٩ آب ١٩٥٥ عقد مؤتمر ايكس ليبان للفترة من ٢٢-٢٧ آب، ومثل الجانب الفرنسي لجنة وزارية برئاسة ادغافور رئيس الحكومة الفرنسية وانطوان بين وزير الخارجية وبير جولي وزير الشؤون التونسية والمغربية وروبرت شومان (Robert Shoman) وزير العدل والجنرال كونيغ (Konig) وزير الدفاع الفرنسي[٢٥].

فقد استدعت الحكومة الفرنسية ٣٧ شخصية يمثلون مختلف الاتجاهات المغربية[٢٦]، ومما تجدر الاشارة إلى أن قبول المفاوضات من قبل المغاربة كان ضناً منهم أن الإدارة الفرنسية مقدمة على منح الاستقلال الداخلي كخطوة أولية لحل المشكلة المغربية[٢٧].

وتمهيداً لاعطاء صورة ايجابية عن نتائج المفاوضات أصدرت الحكومة الفرنسية في ١٤ تشرين الثاني أمر بتعيين اندري دايبوا (Andreh Dibwa) [٢٨] مفوضاً عاماً جديداً وأفهمته أن مهمته الأولى التعاون مع الأحزاب الوطنية والشخصيات التي شاركت في المفاوضات والعمل على تنظيم عودة السلطان محمد الخامس الى المغرب[٢٩].

عاد الملك محمد الخامس الى الرباط في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ واستقبله الشعب المغربي استقبالاً كبيراً معبراً عن فرحه وانتصاره، وبعد يومين من عودته في يوم ١٨ تشرين الثاني الذي صادف عيد العرش المغربي القى الملك محمد الخامس في هذه المناسبة خطاباً أعلن فيه عن سياسته في إدارة البلاد وما يتطلبه من جهد لتحقيق الحرية والاستقلال، وأعلن عن انتهاء عهد الحجر والحماية وبشر الشعب ببزوغ فجر الاستقلال[٣٠].

تم الاعلان عن تشكيل أول حكومة في عهد الاستقلال في ٧ كانون الأول ١٩٥٥ برئاسة مبارك البكاي[٣١]، الذي أعلن عن توليه رئاسة الحكومة بعد انقضاء عهد الحماية[٣٢].

في ٦ كانون الثاني عام ١٩٥٦ دخلت الحكومة المغربية في سلسلة من المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ترأس الجانب المغربي مبارك البكاي رئيس الوزراء، وعن الجانب الفرنسي كريستيان بينو وزير الخارجية، إلاّ أن المفاوضات توقفت بسبب الموقف المغربي من حركة التحرير الجزائرية كما ادعت الحكومة الفرنسية[٣٣]، واستؤنفت المفاوضات من جديد وأسفرت في ٣ آذار ١٩٥٦ عن التوقيع على معاهدة اعترفت بها فرنسا باستقلال المغرب، وأعقبه بعد بضعة أسابيع في ٧ نيسان ١٩٥٦، اعترفت اسبانيا من جانبها باستقلال المغرب بعد ٤٤ عاماً من الحماية[٣٤].

المطلب الأول: نشأة المحجوبي أحرضان

ولد في عام ١٩٢١ وسط قبيلة أمازيغية في والماس بأواسط جبال الأطلس، ودرس الاعدادية بمدينة آزور[٣٥]، التحق بالمدرسة العسكرية في الدار البيضاء بمكناس التي تخرج منها سنة ١٩٤٠ برتبة ضابط[٣٦]، وتم توظيفه من قبل الجيش الفرنسي سنة ١٩٤٩ قائداً بأولماس[٣٧]، وكان والداه القائد المحلي للمدينة، واستقال من منصبه ليصبح قائداً لبلده بدل أبيه، ثم انخرط في حركة الكفاح السري لمدة عامين عند الاستقلال، ثم عين محافظاً لمدينة الرباط[٣٨].

المطلب الثاني: تكوينه الثقافي ومسؤولياته

انخرط المحجوبي أحرضان في أول نشاطاته في مقاومة الاستعمار الفرنسي ليصبح في وقت وجيز عضو في المجلس الوطني للمقاومة، ثم مسؤولاً عن قيادة جيش التحرير[٣٩]، بدء مع الدكتور عبدالكريم الخطيب[٤٠] في تشكيل حزب الحركة الشعبية عام ١٩٥٧، وهو وطني متعلق بالنظام الملكي ويعد من الرواد الأوائل الذين حركوا القضية الامازيغية في المغرب من دون أن تُحدث شرخاً في وحدة المغرب، وهو الأمين العام للحركة الشعبية من عام ١٩٥٧-١٩٨٦، ووزيراً للدفاع الوطني من عام ١٩٦١-١٩٦٤[٤١]. عمل مع الدكتور عبدالكريم الخطيب منذ الاستقلال في سياق سياسي لا يخلو من السعي الى مناهضة حزب الاستقلال الذي كان مهيمناً على الشارع في المغرب[٤٢].

عاصر المحجوبي أحرضان ثلاث ملوك محمد الخامس، الحسن الثاني، محمد السادس وجمع بين السياسة والفن التشكيلي وكتابة الشعر والرواية، وثقافته امازيغية وتجلى ذلك من خلال عناوين لوحاته التي رفعته الى مستوى العالمية تافسوت، نافوس، تاغروت، وغيرها، وأُخذت أعماله تُصنف ضمن مدارس واتجاهات مختلفة، فقد كانت له سلطة واسعة في التحكم باللون والضوء والزوايا داخل اطار لوحاته ذات الاتجاه القطري، فقد صعد الى هرمه وتربع على برجه العالي وأصبح يراقب الاشياء عن بعد، فهو الذي يترأس المؤتمرات والمجالس الوطنية وأمين المال والمتحدث والمفاوض باسم حزب الحركة الشعبية، ومثله لدى السلطات، شارك المحجوبي أحرضان في ثمان حكومات مغربية، ومن بين الوزارات التي تقلدها وزارة الدفاع في أول حكومة شكلها الملك الراحل الحسن الثاني عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٧، ووزير التعاون في حكومة عبدالمعطي بو عبيد[٤٣] عام ١٩٧٩، وعُين وزيراً للدولة في حكومة محمد عبدالكريم العمراني[٤٤] عام ١٩٨٣ بصفته زعيم لأحد الأحزاب الستة الكبيرة في المغرب.

دافع المحجوبي أحرضان خلال تزعمه للحركة الشعبية عن أهل البادية، بعد أن حدث أول انشقاق في صفوف الحركة الشعبية، وعبّر المحجوبي أحرضان عن توجهات أمازيغية في برامجه وخطاباته محتفلاً بالأصول الامازيغية والتراث البربري ومطالباً بتدريس اللغة الامازيغية ومواجهة الاتجاهات العروبية في المغرب[٤٥].

المطلب الثالث: نشاط المحجوبي أحرضان وموقفه من القضايا السياسية في المغرب ١٩٥٦-١٩٦٢

كان تأسيس الحركة الشعبية بزعامة المحجوبي أحرضان تعبيراً عن تطلعات أبناء الريف لإثبات وجودهم أمام احتكار السلطة، إذ قام بمبادرته وبدعم مجموعة من الأعيان من أصل

البربر، وأسس حزب الحركة الشعبية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٧، إذ كان آنذاك محافظاً لمدينة الرباط، وقد أطلق قوله المعروف: ((لن نقاتل في سبيل الاستقلال كي نعقد حريتنا))، إلى جانب المحجوبي أحرضان ظهر الدكتور عبدالكريم الخطيب كأحد العناصر القيادية المؤسسة لحزب الحركة الشعبية، على أن الحكومة تحت ضغط الوزراء الاستقلاليين، أعربت عن معارضتها لإنشاء هذا الحزب مما دفع رجاله للمطالبة بالحد من نفوذ حزب الاستقلال باسم الدفاع عن العرش ومصالح الأرياف على السواء(٤٦).

حظي المحجوبي أحرضان بزعامته للحركة الشعبية بدعم خاص من الملك محمد الخامس لمواجهة النفوذ المتزايد لحزب الاستقلال ورفعت شعار (الله- الملك- الوطن) لتعلن ولائها للملكية متخذاً موقفاً معارضاً للتيارات الاشتراكية الشيوعية، إذ ساند المحجوبي أحرضان مبارك البكاي برئاسة الحكومة الثانية لعام ١٩٥٦، وإعلان حكومة جديدة برئاسة أحمد بلا فريج الذي منع تأسيس أي حزب، إلاّ أن المحجوبي أحرضان وحركته استمر بمزاولة نشاطه السياسي والمشاركة في الحكومات(٤٧)، وطالب المحجوبي أحرضان بوضع برنامج لتعليم لهجات البربر للمحافظة على وحدة البلاد(٤٨).

رفع المحجوبي شعار (حماية أصالة المجتمع المغربي) حدد زعيمه بقوله: ((إنَّ كان المغاربة بربر، وأنَّ المغرب ثروة وطنية ذات جوهر بربري، كما أنَّ شخصيته وثقافته بربرية))، ويضيف المحجوبي بأنَّ الحزب: ((ليس عنصرياً، بل يريد مساواة الأجناس العرب والبربر)) (٤٩).

إنَّ البربر انصهروا داخل الدين الاسلامي بمختلف التباينات العرقية والثقافية، وأوضح الدكتور عبدالكريم الخطيب والمحجوبي أحرضان برنامجها السياسي بالقول: ((أولاً أن نمنع شعبنا من الاتجاه الى المادية، سواء كانت ماركسية، فنحن نبني دولة على الرغم من عصريتها، تقف جذورها ثابتة في الاسلام... والاسلام هو الذي يفرض علينا تحرير المرأة، ويحل المشاكل الملكية، وتوزيع الأراضي، وحتى مشاكل المال والتجارة...)). وكانوا مؤمنون بقضية توحيد المغرب في المستقبل(٥٠)، وكانوا دائماً يرددون مصطلح المغرب الكبير، كما انفردوا بموقف اللامبالاة للوحدة العربية(٥١).

المبحث الثاني

موقف المحجوبي أحرضان من التطورات الداخلية في المغرب

بعد تحقيق الاستقلال في المغرب في ٣ آذار ١٩٥٦، وعودة السلطان محمد الخامس من المنفى، وقيام الملكية وتنصيب محمد الخامس ملكاً على المغرب، ظهرت حالة من التوتر السياسي بين حزب الاستقلال والمؤسسة الملكية، ولمواجهة ذلك قام ولي العهد الحسن الثاني بتشجيع تشكيل حزب مناهض له وهو حزب الحركة الشعبية[٥٢].

اعتمدت المؤسسة الملكية على الشخصيات المستقلة، وإيجاد أحزاب موالية للنظام الملكي للحد من نشاط أحزاب المعارضة التي بدأت تشكل خطراً على المؤسسة الملكية من محاولات تدخلهم في الجيش وهذا ما عارضه الملك محمد الخامس، إذ عمل على دمج جيش التحرير المغربي بالجيش التابع للدولة[٥٣]، كما عملت المؤسسة الملكية على تشكيل الجيش النظامي وتعزيز قوته العسكرية ليكون مسانداً وداعماً للحكومة المغربية وإبعاده عن كل التيارات الحزبية ليكون ولائه للمؤسسة الملكية، إذ كان هناك صراع حاسم بين قوتين، قوة المؤسسة الملكية[٥٤]، وقوة حزب الاستقلال[٥٥]، عندما دعا حزب الاستقلال على إقامة نظام الحزب الواحد، والملك يراهن على نظام حزبي تعددي[٥٦].

المطلب الأول: تأسيس المجلس الاستشاري الوطني

لمواجهة الصراع السياسي والفراغ الدستوري الذي كان يعيشه المغرب آنذاك[٥٧]، ونتيجة تأسيس المجلس الوطني الاستشاري في ٣ آب ١٩٥٦، الذي تألف من ٢٢ عضواً ينتمون الى كل من حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وشخصيات مستقلة وممثلين عن المنظمات الاقتصادية والاجتماعية وممثلون عن الاتحاد الوطني للشغل، وكذلك ممثلين عن الفلاحين والتجار والصناعيين، فضلاً عن هيئات مختلفة، الهدف من تمثيل الرأي الوطني هو مواكبة التطورات السياسية التي شهدها المغرب بعد الاستقلال، وكان هدف الملك من تأسيس المجلس الاستشاري، هي أن الديمقراطية والحياة النيابية مقدمات، للنظام البرلماني[٥٨]، مؤكداً بالقول: ((إنه من اللازم أن نسير بالتدريج لكي نبذر بذور الديمقراطية على أسس من النضج السياسي والتقدم الاجتماعي))، وكان للمحجوبي أحرضان دور مساند للمؤسسة الملكية وداعم لها ومؤيد لفكرة المجلس الوطني الاستشاري[٥٩].

كان للمجلس الاستشاري أهمية كبيرة، إذ شغل بحسب الرؤية الملكية كخطوة أساسية عن طريق التمهيد للحياة الدستورية والبرلمانية، إن هذه الوظيفة حددها الفصل الأول من النظام

الداخلي للمجلس بأنها هيئة استشارية، وليس تقريرية، أو تشريعية، والوظيفة التشريعية من اختصاص الملك [٦٠].

في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٦، افتتح الملك محمد الخامس الدورة الاولى للمجلس الوطني الاستشاري وألقى خطاباً وحدد فيه طريقة تكوين المجلس واختصاصاته، وكان من بين القضايا التي تقدم بها المجلس هو توصيته بتعيين الأمير الحسن ولياً للعهد، وفي ٩ تموز ١٩٥٧ أصدر الملك محمد الخامس ظهيراً بتعيينه ولياً للعهد، فضلاً عن مناقشته لقضايا وطنية مهمة، المتعلقة بالحالة الاقتصادية للبلاد ووضع القوات الأجنبية في المغرب والاسراع في مغربة الادارة[٦١]، وبسبب الخلافات بين الاعضاء المكونين للمجلس وخصوصاً التي عرفها حزب الاستقلال بعد انشقاقه في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩[٦٢]، أدى الى انهيار عمل المجلس وفاعليته، إلاّ أن الملك محمد الخامس قد حقق هدفه السياسي الأول من تشكيل المجلس الوطني الاستشاري هو الامساك بمقاليد السلطة الفعلية للدولة واضعاف قوة وسيطرة حزب الاستقلال، فضلاً عن ذلك أراد الملك اضفاء الصفة الديمقراطية على السلطتين التشريعية والتنفيذية التي كانت بيده[٦٣]، كما أنه تمكن من تدريب نخبة مختارة من الشعب على المسؤولية والممارسة الديمقراطية [٦٤].

وجه الملك محمد الخامس في ٨ أيار ١٩٥٨ خطاباً الى الشعب المغربي بشأن فكرة الديمقراطية موضحاً فيه: ((إنَّ أفضل حكم ينبغي أن يعيش في ظله المغرب متحكماً بسيادته وممارسة شؤونه بنفسه هو نظام حكم ديمقراطي في إطار ملكية دستورية وذلك باشراك الشعب في اقامة المؤسسات المنبثقة من الانتخابات))[٦٥].

ركز الملك في خطابه على مبادئ أساسية هي أن سيادة الشعب تتجسد في شخص الملك، والنظام الملكي دستوري تحقق به الديمقراطية الصحيحة التي تستمد تعاليمها من روح الاسلام، وأكد على فصل السلطات والتمييز بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، التنفيذية تختص بها الحكومة والتشريعية يباشرها الملك، وأكد على اقرار الحريات العامة بقانون[٦٦]، والتأكيد على أهم المؤسسات التمثيلية التي سيتم انجازها[٦٧]، وتأسيس المجالس البلدية والقروية، وتأسيس مجلس وطني منتخب من قبل الشعب[٦٨].

استطاع الملك محمد الخامس من تحديث المغرب سياسياً وذلك مكنه من احكام السيطرة على مؤسسات نظام الحكم[٦٩]، فقد صدر قانون الحريات العامة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨[٧٠]، وقانون الانتخابات العام في ١٩٥٩/٩/١[٧١]، وقانون الانتخابات البلدية والقروية في ٢٩ أيار ١٩٦٠، وكان للمحجوبي أحرضان وحزبه الحركة الشعبية دوراً كبيراً في مساندة

المؤسسة الملكية والقوانين التي أصدرتها بحكم كونه محافظاً لمدينة الرباط وأميناً عاماً لحزب الحركة الشعبية التي شكلت جزء من تكوين الحكومات(٧٢).

إنَّ هذه الانجازات تشير الى مظاهر الديمقراطية في المغرب المستقل، وتكمن أهمية هذه المجالس في المشاركة في الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب فيها(٧٣).

المطلب الثاني: قيادة المحجوبي أحرضان للحركة الشعبية

أدرك الملك محمد الخامس أنه لابد من وجود حزب أو مجموعة أحزاب تحاول أن تعادل كفة الميزان أمام تفرد حزب الاستقلال الذي أصبح يسيطر على الأوضاع السياسية في المغرب، لذا بدأ ينمو اتجاه جديد ربما يكون الملك الراحل الحسن الثاني قد ساهم فيه بضرورة وجود أحزاب سياسية أخرى تنافس حزب الاستقلال ولا تتركه مسيطراً على الأوضاع في المغرب، وهذا الاتجاه تمثل بتأسيس حزب الحركة الشعبية، ذلك الحزب الذي قال لا لحزب الاستقلال منذ سنة ١٩٥٧، ومن أنه يناضل من أجل حماية الفرد المغربي والحفاظ على الأصالة المغربية(٧٤).

إنَّ مرحلة الاستقلال أظهرت ضرورة اقامة مؤسسات ديمقراطية تحظى بثقة الشعب والملك، وعلى الرغم من وجود اتجاهاً فعلياً واضحاً في النصف الثاني من الخمسينيات نحو سن دستور للبلاد، واجراء انتخابات تشريعية أو بلدية ولإقامة مؤسسات تمثيلية حقيقية فورية(٧٥).

حصل حزب الحركة الشعبية على الاعتراف القانوني في أوائل شباط ١٩٥٩ كحزب سياسي جديد، أصبح المحجوبي أحرضان أميناً عاماً له واتخذ مركزاً له في الرباط، كما وضع الحزب الخطط اللازمة لفتح مكاتب له في جميع أنحاء البلاد، وأن يستمد قوته ومكانته من خلال ونفوذهم في البادية، كما حظي بدعم أغلب القبائل التي كانت تعبر عن عدم الرضا من سيطرة حزب الاستقلال على المراكز الحكومية وتهميش القرى والأرياف في معظم البوادي(٧٦).

حاول حزب الاستقلال وقيادته اضعاف دور حزب الحركة الشعبية ومنعه من العمل العلني، وهذا الموقف أثار حفيظة أحد مؤسسي الحزب المحجوبي أحرضان الذي قال قولته الشهيرة: ((إننا لم نحصل على الاستقلال لنُعقد الحرية))، وبما أنه كان يشغل منصب عامل (محافظ) الرباط، فقد تم اعتقاله بتهمة تأسيس هيئة سياسية بدون ترخيص، وقضى في السجن مدة شهرين، خلال اعتقاله عمل مبارك البكاي الذي شغل منصب رئيس الوزراء آنذاك والذي كان صديقاً للمحجوبي أحرضان وداعم لتوجيهاته وبمساندة وزراء حزبي الشورى والاستقلال والشخصيات الليبرالية على المطالبة بإصدار قانون الحريات العامة الذي شُرع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ الذي كان ينص على التعددية الحزبية، كان إصدار هذا التشريع الجديد مدعوماً من الملك أيضاً للعمل بقانون تعددية الأحزاب(٧٧).

إنَّ هذا القانون سمح لحزب الحركة الشعبية الذي يقوده المحجوبي أحرضان بالانتشار لاسيما في القرى والأرياف، وكان هذا الاجراء في مصلحة المؤسسة الملكية التي كانت تسعى إلى إضعاف نفوذ حزب الاستقلال وعدم السماح له بالسيطرة المطلقة على السلطة في المغرب(٧٨).

اعتمد حزب الحركة الشعبية في بنائه التنظيمي على نظام الخلية، وهي أصغر وحدة تنظيمية في بنائه التنظيمي وتلاها الفروع المحلية، وكل فرع ينتخب مكتباً يتشكل من أمين وأمين صندوق وأعضاء لإدارة الفرع المحلي، أما المؤتمر الوطني يُعد أعلى هيئة في التنظيم وهو الذي ينتخب اللجنة المركزية التي تضم ٢١ عضواً بقيادة الأمين العام للحزب(٧٩).

عُقد المؤتمر التأسيسي الأول لحزب الحركة الشعبية خلال المدة ما بين ٩-١١ تشرين الأول ١٩٥٩(٨٠)، إلاّ أنَّ الحزب لم يعلن عن برنامجه السياسي وذلك بسبب الجهل السياسي لقيادات الحزب، ولم يتسنى للحزب فرصة الاعلان عن برنامجه السياسي إلاّ بعد انعقاد مؤتمره الوطني الثاني بقيادة المحجوبي أحرضان وعبدالكريم الخطيب في تشرين الأول ١٩٦٢، إذ تبنى الحزب الاشتراكية الاسلامية كقاعدة لبرنامجه السياسي وذلك تنفيذاً لميول الشعب المغربي(٨١)، وأصبح شعار الحزب هو شعار الجيش الملكي نفسه (الله- الوطن- الملك)(٨٢).

كان حزب الحركة يهدف من خلال ايديولوجيته (الاشتراكية الاسلامية) بغض النظر عن قيمتها الى الوقوف بوجه ظاهرة الاعلان عن الافكار الشيوعية في المغرب التي لم يُسمح لها في المغرب، وقد بقي الدكتور عبدالكريم الخطيب في قيادة الحزب، وهو من العرب مع المحجوبي أحرضان الذي هو من البربر حتى عام ١٩٦٦، الذي شهد بداية مقدمات انشقاقه عن أحرضان بعد اعلان الملك الحسن الثاني لحالة الاستثناء.

إن سبب خروج الدكتور عبدالكريم الخطيب من الحزب وانشقاقه عنه هو أن الحزب جعل من الهوية البربرية موضوعاً ملازماً له(٨٣)، والمحجوبي أحرضان كان يعمل لتحقيق أهدافه السياسية والشخصية له ولحزبه(٨٤).

المطلب الثالث: موقف المحجوبي أحرضان من دستور ١٩٦٢

أصبح المغرب من بين أبرز الدول العربية التي تبنت التعددية الحزبية، وتفرد الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ من بين الدساتير المغربية بنص يحرم نظام الحزب الواحد، الفصل ٣ من الدستور الذي ينص على: ((الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب))، من ذلك يتضح بأن التعددية الحزبية أصبحت إحدى قواعد الحياة السياسية والدستورية في المغرب بعد الاستقلال(٨٥).

بعد صدور الدستور ودخول الأحزاب السياسية في المشاركة بالحكم برز صراع حول تدابير الحكم بين حزب الاستقلال والمؤسسة الملكية التي عملت على أن تحسم الصراع لصالحها، وتفرض نفسها كمحرك أساسي في النظام السياسي المغربي، الأمر الذي قضى على كل طموحات الأحزاب السياسية في احتكار السلطة(٨٦)، وبهذه الحقيقة أصبحت واقعة مثلت أحزاب سياسية تؤيد الملكية وأحزاب معارضة تقف ضدها في بعض الظروف(٨٧)، إلاّ أن جميع هذه الأحزاب المؤيدة للملك والمعارضة له تعد الملك الحسن الثاني هو السلطة العليا في الدولة وتدين له(٨٨).

عند اعلان الملك للدستور في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٢ الذي أوعد فيه والده محمد الخامس والشعب، وعرض الدستور الاول على الاستفتاء الشعبي، وتمت المصادقة عليه يظهر من خلال خطابه الذي أشار بقوله: ((لقد أنجزت مشروع دستور المملكة الذي سأعرضه عليك أيها الشعب)). كان للحركة الشعبية موقفاً من الدستور، وأكدت بقيادة زعيمها المحجوبي أحرضان بقوله بكلمة: نعم: ما علينا إلاّ أن ندلي بصوتنا: نعم للدستور(٨٩).

لقد شكل حزب الحركة الشعبية موقف إيجابي من دستور عام ١٩٦٢، بل عده البعض المثل الأعلى لدساتير العالم الثالث، وهذا الدستور مثل خطوة إيجابية باتجاه الاخذ بالديمقراطية.

إنَّ مسودة الدستور قد عُرضت على الشعب لقبولها أو رفضها(٩٠).

إنَّ حزب الحركة الشعبية أيد مشروع الدستور، وأكد على وفائه وإخلاصه وتأييده الدائم للمؤسسة الملكية كون الملك يؤيد فكرة التعددية الحزبية في البلاد ويرفض هيمنة الحزب الواحد(٩١).

المبحث الثالث

موقف المحجوبي أحرضان من التجربة الديمقراطية في المغرب ١٩٦٣-١٩٦٥

المطلب الأول: الموقف من البرلمان:

في الدورة البرلمانية الأولى من عام ١٩٦٢-١٩٦٥ يستند تكوين البرلمان وكيفية ممارسته لاختصاصاته في المغرب إلى أحكام الدستور المغربي الصادر عام ١٩٦٢ (الباب الثالث) تشكيل البرلمان من نظام المجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين، إذ لم يكن البرلمان منبثقاً من الانتخابات التشريعية البرلمانية المباشرة، وإنما ينتخب أعضاء البرلمان على أساس شكلين من الاقتراع المباشر وغير المباشر[٩٢].

لقد قاد أحمد رضا أكديرة وهو من الشخصيات السياسية البارزة المقربة من الملك الحسن الثاني الذي عين مستشاراً للملك في عام ١٩٦١[٩٣] التحركات السياسية، إذ أقدم على إعلان ولادة حزب جديد في ٢٠ آذار ١٩٦٢، إذ حمل اسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية[٩٤]، بهدف ضرب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والفوز في الانتخابات، إلاّ أنَّها لم تحقق هدفها؛ لأنَّها عبارة عن ائتلاف مصطنع تحركه الاطماع السياسية[٩٥].

لقد كان الهدف الرئيس من مشاركة حزب الحركة الشعبية في هذه الكتلة النيابية الجديدة التي شكلها أحمد رضا اكديرة كونها مدعومة من الملك الحسن الثاني بشكلٍ مباشر في الانتخابات التشريعية الأولى التي أُجريت في البلاد في ٧ أيار ١٩٦٣[٩٦]، وقد كانت مشاركة الحركة الشعبية فيها تأييداً لولائه المُطلق وغير المشروط، وأعلن الحزب مساندته الفعالة والحقيقية للإجراءات الملكية بغية الحصول على الأغلبية البرلمانية للوقوف بوجه حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية المعارضين اللذين كانا في صراع مستمر مع المؤسسة الملكية منذ الاستقلال[٩٧].

إن مشاركة حزب الحركة الشعبية في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الموالية للمؤسسة الملكية والمحجوبي أحرضان كانت تعد البداية الأولى لدخوله في صراعات بين قادة الحزب ومؤسسيه التي انكشفت من خلال ذلك الصراع واختلاف بين أعضاء الحركة بشكلٍ واضح، إلاّ أن قادة الحركة الشعبية لم تكن لهم الرغبة بالاشتراك في الائتلاف الجديد إلاّ بعد إلحاح الملك عليهم بدخول التكتل، وإنَّ المحجوبي أحرضان لم يكن متحمساً لهذه المشاركة؛ لأنَّه كان ينفر من التحالف مع المجموعات والأحزاب والائتلافات الأخرى، وكان يتضايق من سياسي المدن البارعين في الجدل في السياسة، وكان يعد أحمد رضا اكديرة انموذجاً منهم، فضلاً عن قلة

معرفة المحجوبي أحرضان باللغة العربية كونه من البربر، وكان منحازاً لحزبه ويخاف عليه كثيراً؛ لأنه كان يعد من انجازه الشخصي، وكان يتخوف من الضياع في السياسة، شارك الحزب في الانتخابات التشريعية عام ١٩٦٣ وحصل على ٦٩ مقعداً في البرلمان[٩٨].

لم تكن التشكيلة الحكومية الجديدة التي ترأسها محمد باحنيني[٩٩] ترضي حزب الحركة الشعبية، بل أبدى امتعاضه من تشكيلها، وذلك لعدم اعطاء حزب الحركة الشعبية الدور المناسب والأهمية التي تناسب حجم الحركة في هذه التشكيلة الوزارية، منح الحزب وزارة الدفاع فقط التي كان يرأسها المحجوبي أحرضان الى جانب منصبان آخران بدرجة وكيل وزير، مما دفع الحزب للمطالبة بإجراء تعديل وزاري مطالباً بسبعة حقائب وزارية، إلاّ أن مطالبه لم تلبى رغم حصول التعديل الحكومي[١٠٠]، وتم انتخاب عبدالكريم الخطيب رئيساً لمجلس النواب بعد اتفاق تكتيكي وصفقة سياسية مع أكديرة، الذي كان يبحث عن شخصية قادرة على مراقبة نواب الحركة الشعبية داخل البرلمان، إذ أنهم يشكلون الأغلبية داخل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، إذ بقي المحجوبي أحرضان يُذكر اكديرة بثقل حزب الحركة الشعبية داخل البرلمان ودوره في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وظل يردد مقولته الشهيرة: ((نحن أتينا بالزرع وأنتم أتيتم بالكيس)).

منتصف مدة الدورة البرلمانية وتحديداً في كانون الثاني ١٩٦٤ طلب المحجوبي أحرضان من نواب حزبه الانسحاب من جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بعد مرور سنة على تأسيسها، إذ بدأت التناقضات الداخلية بين الأحزاب التي تشكلت منها الجبهة[١٠١]، وكرد فعل على ذلك أعلنت شخصيات موالية للملك في ٤ نيسان ١٩٦٤ عن تأسيس حزب جديد حمل اسم (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) وأصبح احمد رضا اكديرة الامين العام للحزب الجديد[١٠٢]، وبرامج الحزب الجديد لا تختلف عن برامج الجبهة، بل يتطابق معها، وأن الحزب لم يضم أي عضو من أعضاء حزب الحركة الشعبية[١٠٣]، وأنَّ الجبهة الدستورية التي تشكلت ما هي إلاّ فرض لسيطرتها السياسية في البرلمان، لكن الخلافات استمرت مما دفع الملك الى اتخاذ اجراءات لغرض السيطرة على الوضع السياسي في المغرب منها إعلان حالة الاستثناء (الطوارئ) عام ١٩٦٥[١٠٤].

المطلب الثاني: الازمة السياسية في المغرب عام ١٩٦٥

بعد تشكيل الحكومة في تشرين الثاني ١٩٦٣ وعدم حصولها على أغلبية قوية داخل مجلس النواب مما أدى إلى حدة المناقشات البرلمانية، وتمكنت المعارضة من شل حركة الحكومة، وما نتج عن اعلان حالة الاستثناء (الطوارئ) في يوم ٧ حزيران ١٩٦٥ واستمرارها

حتى عام ١٩٧٠[١٠٥]، وكان اعلان حالة الاستثناء محاولة لمعالجة الوضع بأسلوب سلطوي، وقد أظهر هذا الاسلوب أيضاً فشله[١٠٦].

عاش المغرب مرحلة حرجة من الحياة السياسية استمرت خمس سنوات توقفت فيها الحياة الدستورية ومرت البلاد بمشاكل أمنية واجتماعية خطيرة انعكست آثارها السلبية على التطور الديمقراطي والنيابي في المغرب[١٠٧].

إن الأسباب الرئيسة لإعلان حالة الاستثناء هي محاولة الخروج من الأزمة على أساس الائتلاف الوطني الذي دعا إليه الملك الحسن الثاني في خطابه، وقام الملك بالاتصالات مع مختلف الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية ورئيس مجلس النواب والمستشارين، وأكد الملك على أهمية المؤسسات التمثيلية وجهودها لن يؤدي إلاّ إلى النفور من العملية الديمقراطية والحكم عليها، إلا أن انعدام الثقة بين المؤسسة الملكية والاحزاب المعارضة، وعدم وجود أغلبية كافية بالبرلمان أدى الى عدم انسجامه، وخشية الملك من تنامي دور المعارضة في البرلمان مما زاد حدة الازمة السياسية بين الاحزاب والمؤسسة الملكية[١٠٨].

المطلب الثالث: موقف المحجوبي أحرضان وحزب الحركة الشعبية من حالة الاستثناء (الطوارئ)

عند اعلان حالة الطوارئ رفض بعض أعضاء الحركة الشعبية تأييد هذا الاعلان؛ لأنه سيؤدي الى تعطيل المؤسسات الدستورية، يقول الدكتور عبدالكريم الخطيب زعيم الحركة الشعبية: ((كنت في ذلك الوقت رئيساً لمجلس النواب... رفضنا كحزب الذي قال فيه المحجوبي أحرضان وزير الدفاع آنذاك تأييد النظام باسم الحزب دون الرجوع الى مقرراته))[١٠٩].

يقول عبدالكريم الخطيب: أما موقف الحركة الشعبية من اعلان حالة الاستثناء كحزب: ((نحن لسنا ضد اعلان حالة الاستثناء لأنها حق الملك، لكن شروط اعلان الاستثناء لم تكن متوفرة. وأن البلاد لم تكن مهددة بعدوان خارجي))، وموقف المحجوبي أحرضان كان مؤيداً للملك في اعلانه للحالة، كون زعيم الحزب كان يشغل منصب وزير الدفاع آنذاك، لذلك كان يؤيد النظام الملكي باسم الحزب دون الرجوع الى مقرراته أو استشارة قيادته[١١٠].

ويذكر محمد بن العربي العلوي[١١١] هو الذي تمكن من اقناع أحرضان بالوقوف الى جانب اعلان حالة الطوارئ بعد أن أكد له أن العرش المغربي في خطر[١١٢].

بسبب الاختلاف بين حزب الحركة الشعبية وقياداته أدت الى انشقاق الحزب، وقد أدت تلك التناقضات الى اتخاذ المحجوبي أحرضان قراراً بطرد عبدالكريم الخطيب من الحزب في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٦، وقام عبدالكريم الخطيب بتأسيس حزب جديد بعد انفصاله باسم (الحركة

الشعبية الدستورية والديمقراطية)[١١٣] في شباط ١٩٦٧[١١٤]، وعمد أحرضان الى طرد أعداد كبيرة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الذين رفضوا حالة الاستثناء، مما ساعد الخطيب بدعوة الى تأسيس حزبه الجديد، كما أقدم أحرضان الى منع جريدة المغرب العربي التي كانت تعبر عن رأي الحزب والناطقة بلسانه عن الصدور كونها كانت مؤيدة لوجهة نظر الخطيب ورأيه الرافض لإعلان حالة الاستثناء، كما رفض الحزب الجديد بزعامة الخطيب الدخول في المساومات السياسية التي جرت بين الاحزاب السياسية المؤسسة للملكية، وعلى أثر تلك المساومات وقع اتفاق على عدد المقاعد بين بعض الهيئات والادارة من أجل تركيب المجلس البرلماني، ورفض الحزب أن يدخل في مثل هذه الالعوبة؛ لأنهم يعتقدون أن تزوير إرادة الشعب هو أكبر طعنة للحياة الديمقراطية في البلاد باعلان حالة الاستثناء، ورغم ذلك لم يستطع الملك الحسن الثاني من معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية، بل اسهم في تعقيد الوضع بإقراره نظاماً يفتقد قنوات التواصل السياسي، مما زاد من تصلب أحزاب المعارضة[١١٥].

الخاتمة

إن دراسة المحجوبي أحرضان ودوره السياسي في المغرب يؤشر مجموعة من النتائج أبرزها الآتي:

١. أثبتت الأحداث السياسية في المغرب مدى تزايد نشاط المقاومة الوطنية المتمثلة بجيش التحرير المغربي والأحزاب السياسية في مقاومة الاحتلال الفرنسي لتحقيق استقلال المغرب.
٢. كان للمحجوبي أحرضان وحزب الحركة الشعبية الدور الرئيسي في مواجهة حزب الاستقلال الذي أراد الانفراد بالسلطة لوحده.
٣. أوضحت الأحداث في المغرب متى تمسك المحجوبي أحرضان وحزب الحركة الشعبية في مساندة المؤسسة الملكية ودفاعه ودعمه لها من خلال تأييده لشعار المملكة المغربية (الله– الوطن – الملك).
٤. كان للمحجوبي أحرضان موقف ايجابي ومؤيد للتجارب الديمقراطية المتمثلة بدستور عام ١٩٦٢ والولاية البرلمانية الأولى لعام ١٩٦٣.
٥. اتخاذ المحجوبي أحرضان موقفاً مؤيداً للملك الحسن الثاني عند اعلانه لحالة الاستثناء (الطوارئ) عام ١٩٦٥.
٦. حدوث انشقاق في حزب الحركة الشعبية بسبب التناقضات الداخلية والاختلاف مع موقف المحجوبي أحرضان التي أدت الى خروج عبدالكريم الخطيب من الحركة وتأسيسه لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية عام ١٩٦٧.
٧. كان المحجوبي أحرضان شخصية سياسية لها دور في الاحداث السياسية وتطوراتها التي حصلت في المغرب من خلال دوره التنفيذي كمحافظ ووزير للدفاع.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومصالح الشعوب، ط٢، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٤.

(٢) حزب الاستقلال: هو أقدم حزب سياسي في المغرب وتبنى الجناح العسكري في الحركة الوطنية بالمغرب، وتعود بدايات تأسيس هذا الحزب الى قيام كتلة العمل الوطني عام ١٩٣٤ التي تحولت الى الحزب الوطني لتحقيق الاستقلال، الذي عقد مؤتمراً في الرباط وشارك فيه شخصيات سياسية ووطنية، وتقرر في ضوء ذلك الاعلان عن تأسيس حزب الاستقلال في ١٩٤٤/١/١١. ينظر: كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب (١٩٤٤-١٩٥٦)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

(٣) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص٩٨-٩٩.

(٤) محمد الخامس: تولى الحكم بعد وفاة والده يوسف بن الحسن عام ١٩٢٧، ولم يتجاوز سن الثامنة عشر، واجه ظروف قاسية، صدرت في عهده وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤ المقدمة من قبل حزب الاستقلال، في عام ١٩٥٣ أصدرت السلطات الفرنسية قراراً بخلع محمد الخامس من عرشه ونفيه الى جزيرة مدغشقر، وعاد الى عرش المغرب في ١٩٥٥/١١/١٦، توفي عام ١٩٦١. ينظر: عبدالسلام البكاري، دليل تاريخ الاحداث وتعاقب الحكومات في المغرب ١٩٥٥-٢٠٠١، مطبعة بني أزناس، سلا، ٢٠٠٢، ص١٢١-١٢٧.

(٥) عبدالكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية في المغرب من نهاية الحرب الريفية الى بناء الجدار السادس من الصحراء، ج٢، مطبعة الرسالة، الرباط، ١٩٨٧، ص٦٠١-٦٠٢.

(٦) د. ك. و، وزارة الخارجية (رئاسة الديوان الملكي)، رقم الملف ٣١١/٤٨/٨، الحالة السائدة في مراكش، ١٩٥٤/٨/٧، ص٢٥.

(٧) حزب الشورى والاستقلال: يرجع نشوء الحزب الى بدايات العمل السياسي الوطني عام ١٩٣٤ في كتلة العمل الوطني، ومن ثم تعرض الكتلة للانشاق، تمثل ذلك الانشقاق بانسحاب محمد حسن الوزاني من الكتلة واعلانه بعد ذلك تأسيس حزب الحركة القومية ومن ثم أصبح يسمى حزب الشورى والاستقلال. ينظر: صلاح العقاد، المغرب العربي (جزائر- تونس- المغرب الاقصى)، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ١٩٦٢، ص٤٧٠؛ اليد البيضاء، أحداث شهر شباط عام ١٩٥٤، مجلة المقاومة وجيش التحرير، الرباط، العدد (١٨)، ١٩٨٤، ص٩.

(٨) عبدالقادر بن جلون: سياسي مغربي ولد بالدار البيضاء، أحد أعضاء حزب الشورى والاستقلال، شارك بالتوقيع على وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤، ساهم في مفاوضات ايكس ليبان مع عبدالهادي بو طالب، ومحمد الشرقاوي، أكمل دراسته في باريس في العلوم السياسية والقانون، وكان ثاني محامي في المغرب،

شغل مناصب حكومية عدة ومنها وزيراً للمالية. ينظر: عبدالهادي بو طالب، نصف قرن من السياسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص٧٠.

(٩) اليد البيضاء، أحداث شهر شباط عام ١٩٥٤، مجلة المقاومة وجيش التحرير، ص٩.

(١٠) محمد بن عرفة: هو عم الملك محمد الخامس، كان كبير السن وضعيف الشخصية، ولم يكن متعلماً أو يمتلك تجربة سياسية أو ادارية، لهذا اختاره الفرنسيون بالتعاون مع الجيلاوي باشا مراكش لتحقيق مخططاتهم الاستعمارية. ينظر: روم لاندو، الملك محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته، ترجمة: ليلى أبو زيد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩، ص٩٧-٩٨.

(١١) لاكوست: من الشخصيات الدبلوماسية الفرنسية، شغل منصب الشخص الثاني في الادارة الفرنسية بالمغرب في زمن المقيم جوان، وعمل في السفارة لبلاده وبلاد بلغراد وبكين وستوكهولم وواشنطن، وضع برنامجاً اصلاحياً هدف الى تطوير الزراعة والصناعة في المغرب، وبعد حركة المقاومة ضد الوجود الفرنسي وعدم سيطرته قامت الحكومة الفرنسية بعزله في حزيران عام ١٩٥٥. ينظر: روم لاندرو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نيقولا زيادة، بيروت، ١٩٦٣، ص٤٥٨-٤٦٩.

(١٢) عبدالوهاب بن منصور، الحسن الثاني حياته وجهاده ومنجزاته، ج١، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٦٩، ص١٧١-١٧٢.

(١٣) عبدالقادر الشاوي، حزب الاستقلال ١٩٤٤-١٩٨٢، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص٣٤-٣٦.

(١٤) بير جول: كان من اليمين الفرنسي، لعب دوراً كبيراً في مجال القضية المغربية، اختير في لجنة أقاليم ما وراء البحار في البرلمان الفرنسي، اطلع خلال زيارته الى المغرب على خفايا الاشخاص الذين قابلهم مثل ابن عرفة، والجيلاوي، ورجال الاقامة الفرنسية، كما يزعم أنه صاحب فكرة اجتماع ايكس ليبان. ينظر: عبدالكريم غلاب، المصدر السابق، ص٦٩٥.

(١٥) ادريس البصري: ولد عام ١٩٣٨ في مدينة سلطات بالمغرب، وحصل على شهادة الدراسات العليا في العلوم السياسية، عين مدرساً مساعداً في كلية الحقوق بالرباط والدار البيضاء، شغل منصب مدير الشؤون العامة والولاة بوزارة الداخلية عام ١٩٧٣، عين مديراً عاماً للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، عام ١٩٧٤ عين كاتباً للدولة في الداخلية، في عام ١٩٧٥ حصل على شهادة الدكتوراه، استلم منصب وزير الداخلية عام ١٩٧٨- ١٩٩٩ في عهد الملك الحسن الثاني، كان له دور في قمع المظاهرات ومتابعة قادة المعارضة. ينظر: عبدالوهاب عبدالعزيز أبو خمرة، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب ١٩٦٢-١٩٩٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص٢٧٦.

(١٦) محمد الميلي، المصدر السابق، ص٢٧.

(١٧) ادغافور: من الشخصيات الفرنسية المعروفة في حزب الوسط، بعد سقوط حكومة مندسيس فرانس، انتخب رئيساً لوزراء فرنسا في ١٣ شباط ١٩٥٥، حصل أثناء فترة حكمه تغييراً في السياسة الفرنسية بشأن المغرب. ينظر: قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الأفريقي، الرباط، د.ت، ١٩٥-١٩٦.

[١٨] جلبرت كرانفال: هو أحد الدبلوماسيين الفرنسيين، عُرف بأفكاره التحررية، عُين مقيماً عاماً بالمغرب في حزيران ١٩٥٥، حاول الحد من الوضع المتأزم من خلال فتح اسلوب التراضي ومطاردة العصابات الارهابية الفرنسية في محاولة لتهدئة الاوضاع في المغرب لكنه اخفق. ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص٤٥٨-٤٧٠.

[١٩] نصت معاهدة الحماية الفرنسية – المغربية التي وقعت في ١٩١٢/٣/٣٠ على الاعتراف بالسلطات المغربية ووحدة أراضيه وسيادته. ينظر: محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر – الخصوصية الهوية-، مطبعة سلا، الدار البيضاء، ١٩٨٨، ص١٣٩.

[٢٠] احمد عسة، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، ١٩٧٥، ص٢١٩؛ قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص٢١١.

[٢١] محمد العلمي، محمد بن يوسف أو تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٧٥، ص٤٤-٤٥.

[٢٢] قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص٢١٦-٢١٧.

[٢٣] عبدالكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج٢، ص٦٦٥.

[٢٤] جريدة الحرية، بغداد، العدد (٣٥٨) في ١٩٥٥/٨/١٨.

[٢٥] عبدالكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج٢، ص٦٩٨.

[٢٦] عبدالقادر الشاوي، المصدر السابق، ص٣٨؛ قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص٢٢٤.

[٢٧] عبدالكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج٢، ص٦٩٨.

[٢٨] اندري دايبوا: هو آخر مقيم فرنسي في المغرب، عين في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٥، واستمر في عمله كمقيم عام حتى استقلال المغرب في ١٩٥٦/٣/٣. ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب، ص٤٥٨.

[٢٩] أحمد عسة، المصدر السابق، ص٢٠٦.

[٣٠] عبدالكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ عصر الامبراطورية –العهد الملكي في تونس والجزائر-، دار المغرب الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٩٦.

[٣١] مبارك البكاي: هو مبارك مصطفى البكاي، من مواليد بركان المغربية من وجدة، تخرج من المدرسة العسكرية الفرنسية بمكناس، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي، عُين قائداً ثم باشا لمدينة صفرو، استقال من منصبه بعد نفي الملك محمد الخامس في ٢٠ آب ١٩٥٥، وانتقل الى فرنسا ثم عاد سنة ١٩٥٥، أصبح من الشخصيات الأولى في المفاوضات الفرنسية المغربية، ألف أول حكومة مغربية بعد الاستقلال، شغل منصل وزير الداخلية وبقي حتى وفاته في ١٩٦١/٤/١٣. ينظر: محمد عابد الجابري، في غمار السياسة –فكر وممارسة-، الشبكة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٨٢.

[٣٢] المصدر نفسه، ص١٨٦-١٨٧.

[٣٣] جريدة الحوادث، بغداد، العدد (٢٤) في ١٩٥٦/١٠/٢٧.

[٣٤] إبراهيم كبة، أزمة الاستعمار الفرنسي ودراسات أخرى، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٧، ص١٦٠.

[٣٥] روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، ترجمة: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص١٥٩.

[٣٦] المصدر نفسه ، ص١٥٩.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص١٥٩.

(٣٨) رضا الاعرجي، عرب أو أمازيغ واللعب الدولي على الموروثات، جمعيات ثقافية تحولت الى العمل السياسي، جريدة الحياة، لندن، يوم ١٩٩٩/٤/٢٠.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) عبدالكريم الخطيب: هو أحد رموز قادة المقاومة الوطنية المغربية، انتخبه مؤتمر قادة جيش التحرير مسؤولاً على المقاومة المسلحة عام ١٩٥٤، شارك الى جانب المحجوبي أحرضان في تشكيل حزب الحركة الشعبية عام ١٩٥٧، اعتقل مع أحرضان من قبل السلطة المغربية عام ١٩٥٩، عُين وزيراً في حكومة الحسن الثاني عام ١٩٦٠، وممثلاً لوزير العمل، ثم وزيراً للشؤون الأفريقية عام ١٩٦١، تولى منصب رئيس البرلمان عام ١٩٦٥، عارض اعلان حالة الطوارئ عام ١٩٦٥، في شباط ١٩٦٧ أعلن عن تشكيل الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية برئاسته. ينظر: فايز سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، منشورات رياض الريس، لندن، ١٩٩٠، ص١٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص١٧٦-١٧٧.

(٤٢) المحجوبي أحرضان أو أمغار الأطلس، نشر بوساطة اسبوعية المشعل المغربية في هسبريس يوم ٢٠٠٧/٣/٢٤. صحيفة الكترونية مغربية.

(٤٣) المعطي بو عبيد: ولد في الدار البيضاء عام ١٩٢٧، وأكمل دراسته الابتدائية فيها، أكمل دراسته الثانوية في ثانوية مولاي يوسف بالرباط، حصل على الحقوق في فرنسا، وحصل على شهادة الدبلوم العالي للدراسات العليا في القانون الخاص في جامعة بوردو الفرنسية، عام ١٩٥٥ عمل في المحاماة، عُين وكيلاً للملك في مدينة طنجة، عام ١٩٥٨ عُين وزيراً للشغل والشؤون الاجتماعية، في عام ١٩٧٧ عُين وزيراً للعدل، وعين في ١٩٧٩/٣/٢ وزيراً أول، ووزيراً أول للمرة الثانية بعد التعديل الوزاري في ١٩٨٩/٣/٩، عُين وزيراً للدولة في التاريخ نفسه أسس حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٨٣. ينظر: عمار فاضل، حزب الاتحاد الدستوري ودوره في الحياة السياسية في المغرب ١٩٨٣-٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠٠٨.

(٤٤) محمد عبدالكريم العمراني: ولد في مدينة فاس ١٩١٩، وفيها أنهى تعليمه الابتدائي، بدأ حياته العلمية بالنقل بين قطعات الفلاحة (الزراعة) والصناعة والبنوك، في عام ١٩٥٧ عُين في مكتب الشريف للفوسفات، في عام ١٩٦٠ عُين مديراً عاماً للمكتب نفسه، عام ١٩٦٦ شارك في حلف الشراكة الوطنية للاستثمار، عام ١٩٦٧ عُين عضواً في المجلس الاقتصادي لدى الملك الحسن الثاني، في عام ١٩٧٠ عُين وزيراً للاقتصاد، في ١٦ آب ١٩٧١ عُين وزيراً أول (رئيس وزراء) واستمر في هذا المنصب حتى ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٢، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٣ عُين وزيراً للمرة الثانية وبقي في هذا المنصب حتى ٣٠ آب ١٩٨٦، استمر بالاشراف على مكتب الشريف للفوسفات حتى تموز ١٩٩٠، في آب ١٩٩٢ عُين وزيراً أول للمرة الثالثة. ينظر: عبدالسلام البكاري، المصدر السابق، ص١٤٩-١٥٠.

(٤٥) الجزيرة نت، ٢٠٠٤، (www. Aljazeera. net).

[٤٦] مصطفى أحمد عبود، الاحزاب السياسية في المغرب (نشأتها- أهدافها- وسائلها- دورها)، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، ص٢٢.

[٤٧] عبدالوهاب مولود الخزرجي، موقف الحركة الشعبية من التطورات السياسية في المملكة المغربية ١٩٥٧-١٩٧٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٤.

[٤٨] جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة للطباعة، بيروت، ١٩٨٢، ص٢١٩.

[٤٩] مصطفى الفيلالي، مفهوم المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٣١.

[٥٠] روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، ص١٣٣.

[٥١] ياسين سعد محمد، الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكة المغربية بعد الاستقلال، رسالة ماجستير، معهد القائد المؤسس (معهد الدراسات الدولية حاليا)، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٧.

[٥٢] آمال جسام حميد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب ١٩٧٢-١٩٩٥، مؤسسة ثائر العصامي للنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص٩.

[٥٣] عبدالرحيم الورديغي، الخفايا السرية في المغرب المستقبل ١٩٥٦-١٩٦١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٢، ص٤٥.

[٥٤] المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٠.

[٥٥] روم لاندو، محمد الخامس، منشورات دار الآفاق، الدار البيضاء، ١٩٨٧، ص٣٠.

[٥٦] جمعة علي محمد هواس، التعددية الحزبية في المغرب ١٩٥٦-١٩٨٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص٥٩.

[٥٧] عبدالاله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (١٩٤)، لسنة ١٩٩٥، ص٩٤.

[٥٨] نقلاً عن: الحسن الثاني، مذكرات الملك والتحدي، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٣، ص١١٠.

[٥٩] محمود صالح الكروي، التعددية الحزبية في المغرب، مجلة آفاق عربية، بغداد، العددان (٣-٤)، ١٩٩٦، ص٤٦.

[٦٠] المصدر نفسه، ص٤٦.

[٦١] عبدالرحيم الورديغي، المصدر السابق، ٧٤.

[٦٢] تعرض حزب الاستقلال الى عملية انشقاق قادها المهدي بن بركة وعبدالله ابراهيم وعبدالرحيم بو عبيد ومحمد البصري وعبدالرحمن اليوسفي، وشكلوا في حينه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ينظر: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية ١٩٦٣-١٩٩٧، مطبعة البراق، بغداد، ٢٠١٠، ص٦٤.

[٦٣] المصدر نفسه، ص٦٤.

[٦٤] ماجد محمد جواد علي، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب ١٩٠٨-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٠، ص٥٠.

[٦٥] أحمد بن جلون، الدستور المغربي مبادئه وأحكامه، دار الكتب للنشر، الدار البيضاء، ١٩٧٥، ص٧٣.

(٦٦) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص٦٥.

(٦٧) أبو بكر التنازي، الديمقراطية في المغرب، ط٢، الرباط، ١٩٨٣، ص٦١.

(٦٨) عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي في المغرب ١٩٠٨-١٩٧٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص١٥٠.

(٦٩) إدريس القاسمي وخالد الميرء المؤسسات الدستورية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص١٣.

(٧٠) أبو بكر التازي، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٢، ص٦٣.

(٧١)عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي، ١٥٠.

(٧٢) المصدر نفسه، ص١٦٧.

(٧٣) صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٧١، ص١٣٥.

(٧٤) مصطفى العلوي، الأغلبية الصامتة في المغرب، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٧٧، ص٢٩٩-٣٠٠.

(٧٥) عبدالاله بلقزيزء في تكوين المجال السياسي الحديث في المغرب محاولة في التحقيق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٨٤)، تشرين الاول، ٢٠٠٢، ص١٠٨.

(٧٦) جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص٧١.

(٧٧) ادريس عبده المراكشي، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص٧٥.

(٧٨) جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق، ص٧١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص١٥٧.

(٨٠) فايز ساره، الاحزاب والقوى السياسية، ص٨٤.

(٨١) جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية، ص٢١٨-٢١٩.

(٨٢) عبدالرحيم الورديغي، المغرب من حرب الرمال الى حالة الاستثناء ١٩٦٣-١٩٦٥، الرباط، ١٩٨٦، ص١٦٥.

(٨٣) جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية، ص٢١٨-٢١٩.

(٨٤) افتتاحية جريدة (الحركة) الناطقة بلسان الحزب، ١٩٨٤/١٢/١٤.

(٨٥) محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق- قراءة المشهد السياسي-، دار القرين للنشر، الرباط، ١٩٦٦، ص٢.

(٨٦) جنان سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٣-١٩٨٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص١٢٢.

(٨٧) محمد عبدالباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب، بيروت، ١٩٨٧، ص٩٠.

(٨٨) محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص٣٠٠.

(٨٩) عبدالغني برادة، مواقف الاحزاب المغربية من المسألة الديمقراطية – الاتحاد الوطني للقوات الشعبية انموذجاً–، مطبعة الكرامة، الرباط، ٢٠٠٥، ص١٢٠.

(٩٠) جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية، ص٢٣٢.

(٩١) محمد ضريف، الاحزاب السياسية، ص١٣٦.

(٩٢) الفصل ٣٧ من دستور ١٩٦٢.

(٩٣) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص١١٩.

(٩٤) جنان سعدون عبد، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٩٥) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٩٦) أنور مولود ذيبان، الحياة الحزبية والمشاركة الديمقراطية في المغرب ١٩٦٠–١٩٨٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ١٩٥.

(٩٧) ياسين سعد محمد، الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكة المغربية بعد الاستقلال، ص٣٧.

(٩٨) جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية، ص٢٢١.

(٩٩) محمد باحنيني: ولد عام ١٩١٤ بفاس في المغرب وحصل على بكالوريوس الحقوق، وأحد أساتذة الملك الراحل الحسن الثاني في الدراسة الثانوية، شغل منصب مدير الديوان الملكي عام ١٩٥٠، عُين بمنصب الوزير الأول للحكومة المغربية بعد الاستقلال، تسلم عدة حقائب وزارية مثل العدل والثقافة والدفاع الوطني والدولة. ينظر: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية، ص١٢٣.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(١٠١) عبدالرحيم الورديغي، المغرب من حرب الرمال الى حالة الاستثناء ١٩٦٣–١٩٦٥، ص٧٠.

(١٠٢) المصدر نفسه، ٧٤–٧٥.

(١٠٣) نبيه الاصفهاني، الاستمرارية والتغيير في المغرب السياسي، مجلة الساسة الدولية، القاهرة، العدد (١٩٥)، ١٩٧٩، ص٧٥.

(١٠٤) عبدالحفيظ الرفاعي، البدايات (١٩٥٥–١٩٦٥) في التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص١٢٠.

(١٠٥) سعاد الشرقاوي، معالم النظام السياسي المغربي، مجلة القانون والاقتصاد والبحوث القانونية والاقتصادية، السنة الثانية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣١.

(١٠٦) كمال مجاهدي، المغرب والدعم القروي وحالة الاستثناء، المجلة المغربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (١٢٧)، ٢٠١٠، ص٣٢.

(١٠٧) ياسين سعد محمد علي، اشكاليات التحديث السياسي في المغرب بين مطالب الاحزاب وركائز السلطة التقليدية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث في الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٠٤، ص٢٢.

[١٠٨] كمال مجاهدي، المصدر السابق، ص٤٠.

[١٠٩] عبدالكريم الخطيب، تفرق بين العرش والجالس على العرش، مجلة الدستور، باريس، العدد (٣٧٤)، ١٩٧٨، ص١٤-١٥.

[١١٠] المصدر نفسه، ص١٤-١٥.

[١١١] محمد بن العربي العلوي: (١٨٨٠-١٩٦٤) ولد في قصر السوق بالمغرب، وهو من رواد الحركة السلفية في المغرب، درس في الأزهر، بعد عودته أخذ ينشر مبادئ السلفية التي أخذت طابعاً دينياً وطنياً مناهضاً للوجود الفرنسي الاستعماري، شغل عدة مناصب منها رئيس محكمة التمييز الشرعية في الرباط، ووزير للعدل، استقال من منصبه احتجاجاً على مواقف الاستعمار الفرنسي من المطالب الوطنية، نُفي عدة مرات من قبل سلطات الاحتلال، عُين بعد الاستقلال وزيراً للتاج، توفي في ١٩٦٤/٦/٤ ودفن في مسقط رأسه تلبيةً لوصيته. ينظر: محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص١٥.

[١١٢] عبدالكريم الخطيب، مقاومة الاستعمار الفرنسي، ج١، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج زيارة خاصة بتاريخ ١ حزيران ٢٠٠٤.

[١١٣] حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية: هي حركة سلفية تدعو الى الاقرار بالإسلام كدين للأمة وخلق مجتمع اسلامي قائم على التراث والثقافة الاسلامية بقيادة أمير المؤمنين (الملك) أو العمل في ظل ملكية دستورية، ونبذ العنف والتطرف. ينظر: أنور مولود ذيبان، المصدر السابق، ص٧٥.

[١١٤] محمد ظريف، الاحزاب السياسية، ص٢٠٩.

[١١٥] الدكتور عبدالكريم الخطيب، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج زيارة خاصة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١١.